

لما لم يعلمه وتعليمه الكهنة بالحق تعالى واليه علم وقال الذي قوله ان  
تارك الصلاة عمدا لا يقضاه عليه لان ممن اضله الله على علم وبذلك  
قالت طائفة مع الاجماع على انه لا يقضي له ان يسلم اسلما ما جرد  
اه فليقل من ويجوز وقال لا اصل في ترك الصلوات يرجع اليه فان اوقفت  
الصلوات الكسبيات فمصلحة ولا يكون الترتيب في الصلوات الثلاثة وقتها  
الذي يكون بعينه وقتا للصلواتين معا وهذا لا يتصور للزمه من هبة  
يقول باجمع بين صلواتين فيكون ذلك اصل يرجع اليه في نظره اه فليقل  
ويجوز وقال في سجود رسول الذي اذهب اليه في موضع السجود للمسلمين  
ان هو وضع التي سجود فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وكما وضع  
التي سجود فيها بعد السلام في سجود عبد السلام قال واما غير ذلك  
فما سمي فيه كصلاة غيره بين ان تسجد له ذلك قبل السلام وان شاء  
بعد السلام قال في كراهية التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها  
لانه ليس ذلك سجودا من اثنين ولم يجلس في سجود من اثنين ولم يجلس  
في سجود من ثلاثة سجودا صلى فيها ساجدا سجدا قلل واقتضت  
الافاضة في سجوده بهل سجود الزيادة والقصاصة او السجود فمن قال هو  
ومن قال للزيادة والقصاصة وقال انما شرع للمصلح ان يعقل سجوده  
سجدا في كل صلاة ثلاثا تكون واحدة طسه وواحدة لخالد وواحدة  
للعقل فربما يترجم في محل الغريب ان يكون عدد كل سجود او جنجال  
او يعقل فترجم بذلك الشيطان وقال انما شرع جبر السهو بالسجود  
دون غيره من افعال الصلوة واقراها لان السهو اعلى من الشيطان  
فلما يصح جبره لا يصفه لا يتكلم الشيطان ان يدنو من العبد طال كسبه  
بها وهو السجود واذ ساجد في حال سجوده محض فزاد الشيطان لقرنه من  
شهو دبه فلما ان الشيطان كان يقرب من العبد سجوده للسهو في سجود  
سهوه وكان يتسلسل الامر قال وطه لم يرد ان شرع في سجود سجوده  
ثم انه لو وقع فلا يتعين ان يكون من الشيطان واذ لم يكن من الشيطان فلا

في كسبه وعية حم

و الذي قوله ان سجودها  
سجود سهوه والثانية  
لزيادة والقصاصة

نفي

ترغيبا له بجملا ما اذا كان السهو من فعل الشيطان او الغيبة فان سجود  
يكون ترغيبا على ترغيب الرقيب الاول من سجود او الرقيب الثاني من  
حيث ارجح وسواسه لم يترغيب بقصا بحيث جبر بالسجود فقلتم ان السهو  
لا يزمن ان يكون ولا يدرك الشيطان وانما سببه غضب من عبادة  
فغضب غضبه عنها يكون غمها السهو فان من اسباب السهو غير الشيطان  
عقلية مشادة في محاب احكام الله عز وجل حيث تداق كلامه من غلبة توحيد  
او خوف مزيج او غير ذلك وقال الذي قوله ان الامام لا يجلس سهوا  
انما هو من غير ان يكون لخطا فالله يورث ذلك لانا ما رأينا الشارع فرق بين الاما  
والمؤمن في الامر بسجود سهوا وانما ذكره كصلاة خاصة ولم يخص حاله دون حال  
وقال تعالى ولا تزواؤرا وزواؤرا ولا تجز نفس عن نفس شيئا وكل نفس  
بما كسبت حسنة ووقال من حيث هذا كصلى علم ان الامام لا يجلس سهوا  
وان حكمه لا يخل بعبادته وهذا كصلى كصلى الامامة فاجتهدت عن كسبه  
وقال الذي قوله ان الاما اذا وقع عنه الكسفة لغيبه حال او جنون  
او صبي لم يزل عنه خطا للشرع وهذا لغنى في ذلك فيجوز وقال في البصاح ذ  
ما قلته انما حاله ولا صفة في مكان يخرج عن حكم الشرع فان الشارع  
قد ارجح للمؤمن والمصعب ونحوهما المقر فيهما بخطا ولا يخرج عن حكم الشرع  
يقال زال عنه حكم الشرع وهو قد حكم له بالامامة كما حكم على الكسفة يا  
الاجماع بالامامة فيما ارجح له وحكم للشرع لا للعقل فافرح احد عن  
حكم الشرع ومعلوم ان احوال الشرع مثبتة على الاحوال لا على الاعيان  
كما اثنى الامام مالك بن نجرية الكل عن زهر الجبر تسع الكلام وطال في ذلك  
وقال في حديثه هل علي فيها قال لا الا ان تقطع اي فهو عليك اي تجيب  
الوقوف انما تامة لا يجب تزويج الاعيان ورضي به هذا الباب انما تامة تامل  
ولا تطلب الاما كماله وقال ينعين للمصعب الزاوية سورة بعد الفاتحة ان  
لا يتروى فيها يقرأ بكل سورة جهره على السجدة فربما من سورة اوله  
سورة فان المناظر الاول لم يترجم على الثاني قلت وذكر الشيخ في ابان

عن

كسفة في سجود العبد

تكملة في سجود العبد

تكملة في سجود العبد